جسر مؤقت للربط بين ضفتي نهر الفرات

عرنوس: لدينا هذا العام مردود جيد من القمح في دير الزور

محافظ دير الزور: يعتبر شريان حياة اقتصادي واجتماعي وتربوي وصحي

الوطن

افتتح رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس بحضور شعبي كبير أمس الجسر المؤقت الذي يربط بين ضفتي نهر الفرات بدير الزور بالقرب من الجسر المعلق والذي تم إنجازه من قبل الكوادر الوطنية وذلك خلال زيارته على رأس وفد حكومي إلى المحافظة اطلع خلالها على عدد من المشروعات الخدمية والتنموية ونسب التنفيذ فيها.

وفي تصريح للصحفيين قال عرنوس: بمناسبة الذكرى الـ ٧٦ لعيد الجلاء قامت قواتنا المسلحة بالتعاون مع الجهات الفنية في دير الزور بتنفيذ هذا الجسر المؤقت بمنتهى الدقة والإبداع واستطعنا أن يمروا فوق نهر الفرات العظيم من خلال عمل هندسي دقيق ونأمل أن نعيد بناء جسور نهر الفرات التي دمرها الإرهاب والاحتلال الأمريكي عن عمد وإصرار هذه الجسور العظيمة التي كلفت مليارات الليرات.

وأضاف عرنوس: إنه بفضل صمود هذا الشعب والتفافه حول قيادة السيد الرئيس بشار الأسد والجيش العربي السوري سنعبر إلى الطرف الثاني من النهر ونحرر كل شبر من أرض سورية، لافتاً إلى أن هذا العمل سهّل على أهالي دير الزور عملية العبور إلى الضفة الأخرى من النهر والفرحة التي لمسناها لدى الأهالي تعبر عن أهمية هذا العمل.

كما عقد رئيس مجلس الوزراء لقاء مع مديري الدوائر والمؤسسات الحكومية وعدد من الفعاليات الشعبية تم خلاله مناقشة الواقع الخدمي والمعيشي والمشاريع المنفذة في المحافظة.

ونقل عرنوس تحية ومحبة الرئيس الأسد إلى أهالي محافظة دير الزور التي واجهت الإرهاب وتعرضت لأبشع أنواع التخريب والتدمير على يد الإرهاب والاحتلال مشيراً إلى مواصلة عملية إعادة تأهيل وبناء ما تم تدميره من جسور وبنى تحتية وخدمية.

ولفت عرنوس إلى أن الحياة عادت للقسم الأكبر من المحافظة مع عودة عدد كبير من الأهالي إلى أراضيهم وقراهم وعودة الكثير من الخدمات الصحية والتربوية والتجارية وغيرها مع استمرار بذل الجهود لإعادة بناء الجسور بين ضفتي نهر الفرات ونأمل أن يسهم المعبر المائي الذي افتتح في حل مشكلة التنقل بين الضفتين. وأكد أهمية استثمار كامل المساحات الزراعية لزراعة المحاصيل الاستراتيجية واستمرار إدخال المزيد من الأراضي في مشاريع الري الحكومية مشدداً على ضرورة حسن تنفيذ المشروعات في مختلف القطاعات وبمواصفات دقيقة وإبلاء الأهمية لمشاريع الري الحكومية.

وأشار عرنوس إلى استمرار الدعم المقدم للمحافظة لتنفيذ المشاريع التي تنعكس بصورة إيجابية على الواقع الخدمي والمعيشي وإلى الاهتمام بالواقع الرياضي ودعم نادي الفتوة والمنشآت الرياضية في المحافظة، كذلك استمرار الدعم للقطاع الزراعي والفلاحين والعمل لتأمين مستلزمات الزراعة.

بعد ذلك جال عرنوس والوفد الحكومي المرافق على عدد من المشاريع في المحافظة حيث اطلع على نسب الإنجاز في مشروع تأهيل مركز الانطلاق القديم في حي الحميدية ومشروع تأهيل المسلخ البلدي بحي الصناعة.

وفي تصريح للصحفيين في نهاية الجولة قال رئيس مجلس الوزراء: كان لنا لقاء مع مجلس محافظة دير الزور والمكتب التنفيذي ووجهاء من أهالي مدينة دير الزور واستمعنا من المحافظ ومن المواطنين لتتبع تنفيذ الخطة للمحافظة من بداية العام حتى تاريخه والوضع جيد بالنسبة للمشاريع الجاري تنفيذها.

وأضاف عرنوس: خلال اللقاء تم الاستماع إلى طروحات المواطنين فيما يخص الزراعة والمشتقات النفطية ونقص الكهرباء وكل الاحتياجات التي يعانون منها وتم شرح الواقع بالنسبة للمواطنين وكان اللقاء مميزاً وناجحاً بكل المقاييس والطروحات كانت منطقية جداً ومن السهل جداً التعاطي مع أغلبيتها، وقال: «إن فرحة المواطنين بتدشين المعبر المائي لنهر الفرات كانت كبيرة وانعكست على هذا الاجتماع والأمل الكبير بأن تعود الزراعة والنشاطات الاقتصادية فيها كافة حيث يوجد لدينا هذا العام مردود جيد من القمح في دير الزور، والفلاحون على استعداد كامل للتعاون».

وأضاف رئيس مجلس الوزراء: وجهنا بإبقاء موضوع ري المياه إلى اللحظة التي تنتهي فيها حاجة الفلاحين والتركيز على دعم المشتقات النفطية للقطاع الزراعي بهدف الحصول على أفضل المواسم، كما قمنا بجولة في شوارع دير الزور وهناك مجموعة من الشوارع عادت إلى الحياة من خلال التزفيت أو المياه والإنارة والأهم هو عودة المواطنين فأغلب شوارع دير الزور نشاهد فيها حياة بوجود الأهالي.

وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف قال في تصريح عقب جولة الوفد الحكومي على المسلخ البلدي في دير الزور الذي تتم حالياً إعادة تأهيله: إن المسلخ يعد من المشاريع التنموية في مدينة دير الزور حيث يؤمن خدمة الذبح بشكل لائق ويحافظ على الصحة العامة وضمن إطار المراقبة الصحية الكاملة وهو من المشاريع التنموية وحالياً تم تخصيص ما يلزم لهذا المشروع لاستكماله وهي ٢٠٠ مليون ليرة.

وأوضح الوزير مخلوف إنه خلال العامين الماضيين تم تخصيص محافظة دير الزور بقيم مالية لمشاريع تنموية تفوق الـ ٥٠٠ مليون ليرة سورية وفي هذا العام أيضا تم تخصيص محافظة دير الزور هذا اليوم بـ ٥٠٠ مليون ليرة سورية لمشاريع تنموية لصالح الوحدات الإدارية وجزء من هذه المشاريع دخل في الخدمة والجزء الآخر قيد التنفيذ وجزء مدروس بشكل كامل مما استدعى تخصيص هذا المبلغ.

وأضاف الوزير مخلوف: تمت زيارة عدد من مشاريع مجلس المدينة الخدمية واليوم هناك تركيز على المناطق الصناعية والحرفية والإعانات التي تم تحويلها إلى محافظة دير الزور هذا العام فقط تفوق ٤ مليارات ونصف المليار ليرة تتضمن المليار للبرة التي أقرت خلال جولة رئيس مجلس الوزراء وهناك عودة للحياة وعودة الإنتاج وفقاً للإمكانات والظروف.. والأولوية هي للمشاريع الاستثمارية والتنمية والخدمات العامة.

واعتبر محافظ دير الزور فاضل النجار أن هذا الجسر يعد شريان حياة اقتصادي واجتماعي وتربوي باعتبار أن هناك قسماً كبيراً من الطلاب يتنقلون إلى الضفة الأخرى من الفرات لتقديم الامتحانات والدراسة في مدينة دير الزور إضافة إلى أنه شريان صحي باعتبار أن المشافي الحكومية جميعها موجودة في المدينة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين النجار أن هذا الجسر مهم جداً وحل الكثير من المشاكل وهو يربط بين ضفتي نهر الفرات ما بين الشامية والجزيرة، موضحاً أنه يوجد أربع قرى محررة من منطقة الجزيرة إضافة إلى أنه يوجد حيان من المدينة يقعان ما بعد النهر وبالتالي فإن هذه المناطق كانت مقطوعة قبل إحداث الجسر.

وأضاف: الأهالي كانوا يتنقلون إلى الضفة الأخرى عبر العبارة وكانوا يجدون صعوبات في ذلك نتيجة انخفاض منسوب مياه الفرات وما يسببه من مشاكل كأن تقف العبارة في منتصف المياه وبالتالي كانت تأخذ وقت وجهد. وتطرق النجار إلى أحد الشهداء الذي ارتقى أثناء العمل على إنجاز هذا الجسر وهو الشهيد علي شاويش، متوجهاً بالحرمة على جميع شهداء الوطن.

مياه بحيرة قطينة لري محصول القمح الإستراتيجي

حمص ــ نبال إبراهيم

قامت مديرية الموارد المائية بحمص بضخ المياه في شبكة ري حمص–حماة لري محصول القمح الإستراتيجي والمحاصيل الشتوية كري تكميلي. وأكد مدير الموارد المائية في حمص إسماعيل إسماعيل لـ«الوطن» أن المديرية ضخت المياه من سد بحيرة قطينة في شبكة ري حمص–حماة باتجاه الريف الشمالي لمحافظة حمص والريف الجنوبي لمحافظة حماة لإرواء أكثر من ٢٠ ألف هكتار من الأراضي الزراعية ما بين المحافظتين لري محصول القمح الإستراتيجي والمحاصيل الشتوية بناء على قرار اللجنة الزراعية الفرعية. وأشار إلى أنه تم ضخ المياه في الشبكة بعد استكمال إجراءات الصيانة والتعزيل والتنظيف للشبكة، مؤكداً متابعة ضخ المياه من قبل لجنة مختصة تم تشكيلها من محافظة حمص وتضم الجهات المعنية بالقطاع الزراعي (الموارد المائية والزراعة واتحاد الفلاحين) لمراقبة التعديات على شبكة الري وضمان وصول المياه إلى الحقول.

ولفت إسماعيل إلى أن هذا المشروع مهم وحيوي ويعود بالفائدة على المزارعين في المنطقة وتحسين وضعهم المعيشي وتثبيتهم في أراضيهم وتحريك عجلة الاقتصاد في المنطقة، مبيناً أنه تم إجراء الصيانات اللازمة والضرورية في شبكة ري حمص–حماة بحيث تسمح ولا تعوق استخدام المياه في الأفنية، منوهاً إلى أن الأعمال المنفذة تمت عبر العقد المبرم مع فرع شركة المشاريع المائية بقيمة عقدية بلغت ٤٠٠ مليون ليرة سورية.

وبيّن أن نسبة الهطلات المطرية في حمص بلغت حتى تاريخه ٦٥ بالمئة من الهطل الإجمالي، ووصلت نسبة التخزين في المسطحات المائية نحو ٥٣ بالمئة من التخزين الإجمالي البالغ ٤٠٦ ملايين متر مكعب. وكشف إسماعيل أن معظم السدود التابعة لجزء من حوض العاصي وجزء من حوض الساحل بلغت فيها نسبة التخزين نحو ٧٠ بالمئة، مشيراً إلى أن سدود ريف حمص الغربي في حالة امتلاء طبيعية منها تلدو والحشمة والسنديانة والزعفرانة والبارودية وغيرها وتم تشغيل المفيضات لتصريف الزائد. وأشار إلى أن نسبة التخزين في سد تلدو بلغت أكثر من ١٥ مليون متر مكعب، فيما بلغ حجم التخزين في سد قطينة ٥٠ بالمئة من التخزين الإجمالي، منوهاً إلى أن الهطلات المطرية في البادية لم تتجاوز ٢٠ بالمئة، وبالتالي لم تحصل جريانات ومسيلات ليتم تخزينها في السدود السطحية.

معلمو اللاذقية يطالبون بإعادة التربية العسكرية للمدارس

اللاذقية - عبير سمير محمود

طالبَ المعلمون في اللاذقية بضرورة تحسين واقع العمل التربوي، مشيرين إلى ضرورة رفع طبيعة العمل للإداريين والمعلمي الاحتياط في المدارس أسوة بالمعلمين داخل الصف.

وخلال مؤتمرهم السنوي الذي انعقد. تحت شعار «لـلوطن» الـولاء، للأسد الـوفـاء، ولجيشنا المجد والإبـاء»، أشار المعلمون إلى ضرورة إقامة أندية اجتماعية للمتقاعدين، واستثمار صالات خاصة لجميع المناسبات وتأجيرها بأجور مقبولة لتكون رافداً مادياً للنقابة.

وتساءل المعلمون عن مصير الشاليهات والشاطئ الخاص بالنقابة، وخاصة أن الصيف على الأبواب، مطالبين بتخصيص شاطئ ليكون متنفساً للمعلمين خلال عطلة الصيف.

وطالب عدد من المعلمين بتسيير أمور إعانات الوفاة بتسهيل الإجراءات لما ينعكس على عائلة المعلم المتوفى وسط هذه الظروف الصعبة.

إدارياً، أشار معلمون إلى ضرورة فتح باب الشواغر للمرشدين النفسيين وفتح مجال التعميق لاختصاص الفنون الجميلة أسوة بمعلم الصف الخاص، وتسهيل إجراءات نقل المعلمين من المدارس البعيدة عن أماكن سكنهم وفق القانون.

وفي رده على المداخلات بخصوص شاليهات المعلمين، بين ممثل محافظ اللاذقية عضو المكتب التنفيذي المختص بقطاع التربية أمير إسماعيل أنه تم الاتفاق مع نقابة المعلمين وفق توجيه المحافظ لحل الموضوع وتذليل الصعوبات وتسهيل الأمور بهذا الخصوص بأقرب وقت.

أمين فرع حزب البعث العربي الاشتراكي في اللاذقية هيثم إسماعيل أكد الدور المهم للمعلمين باعتبارهم بناة الأجيال وصناع مستقبل سورية عبر تنشئة الجيل بشكل صحيح لما فيه الخير لـ«الوطن» بشكل عام.

من جهته، أكد نقيب المعلمين في سورية وحيد الزعل، مواصلة العمل لتطوير الأداء النقابي وتحسين الأوضاع المهنية للمعلمين والتربويين عموماً، وفق خطة وتطلعات مستقبلية مستمرة.

بدوره، أشار مدير التربية في اللاذقية عمران أبو خليل إلى أهمية الطروحات بما فيها الإضاءة على العمل الإداري في المؤسسات التربوية بالمحافظة.

وعبر توصيات تقرير المكتب الفرعي لنقابة المعلمين في اللاذقية، طالب المعلمون بإعادة النظر في توزيع مدرسي التربية الرياضية في المدارس، وإعادة التربية العسكرية إلى المناهج والتركيز على الحالة الوطنية والانضباطية في المدارس.

وحملت توصيات المعلمين أهمية تأمين حصانة للمعلم واحترام المؤسسة التربوية والتعليمية، بما فيها إيجاد صيغة لحماية المدرس وكرامته بشكل عام.

وأشارت التوصيات إلى ضرورة إلزامية الاشتراك في صندوق المساعدة الفورية عند الوفاة، وأن يكون للمعلم وصفتان طبيتان كل شهر بدلاً من وصفة واحدة.

انتقادات تطول «لجان تسعير المواد».. والتموين تقذفها في مرمى المحافظة؟

عضو مكتب تنفيذي: غير مرتاحين لكتابة الضبوط لعدم مطابقة التسعير مع الواقع

مقصود لـ«الوطن»: أبقينا تسعير «الفروج والبيض والخضر» لمديريات التموين

محمد راكان مصطفى- فادي بك الشريف

بعد الانتقادات التي طالت لجان تسعير العديد من المواد الغذائية في التجارة الداخلية وحماية المستهلك، لجهة عدم مطابقتها للواقع وابتعادها عن الكلفة الحقيقة للعديد من السلع في الأسواق، اتخذت الوزارة قراراً وضعت بموجبه الكرة في ملعب «المحافظات» وبالتالي أصبحت المسؤولة عن تسعير العديد من المواد والسلع الغذائية عبر لجان برئاسة عضو المكتب التنفيذي المختص.

ويأتي هذا القرار في الوقت الذي تشهد فيه الأسواق تفاوتاً واضحاً بين الأسعار التي كانت تضعها اللجان وبين سعرها في السوق، حيث غدت «حبراً على ورق» وبعيدة عن الواقع فيما يخص الالتزام بها وفقاً للعديد من الباعة الذين أكدوا عدم انسجامها مع التكاليف الكبيرة، وبالتالي اعتبار الرقابة التموينية أي بيع بسعر زائد هو مخالفة تستوجب اتخاذ الإجراءات اللازمة قد تصل إلى عقوبتها إلى السجن وفرض غرامات مالية.

مدير الأسعار في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك نضال مقصود بين لـ«الوطن» أن اللجان المشكلة بموجب قانون الإدارة المحلية يرأسها عضو المكتب التنفيذي المختص في كل محافظة ويشارك في عضويتها مديرية التجارة الداخلية في ذات المحافظة، ومن مهامها تسعير بعض المواد كالحليب والألبان والأجبان.. بناء على الكلف، وأضاف: في حين تم الإبقاء على تسعيرة المواد التي تحتاج إلى مرونة في التسعير كالفروج والبيض والخضر... من اختصاص مديرية حماية المستهلك في المحافظات.

وأوضح مقصود أن تسعير المواد الأساسية بقي مركزياً من اختصاص وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

في السياق، أكد عضو المكتب التنفيذي في محافظة دمشق فيصل سرور أهمية عودة لجان التسعير إلى المحافظة، مضيفاً: مفترض أن تجتمع اللجان بشكل أسبوعي وخاصة في ظل تغير أسعار اللحوم والأجبان والألبان والعديد من السلع.

وقال: نحن أقرب إلى الأسواق، وهناك مختصون في المحافظة بما يضم جمعية المطاعم وجمعية اللحامين ومنتجي الأجبان والألبان يضعون أسعاراً منطقية.

وحول الجولات الرقابية قال سرور: نكتب الضبوط ونحن غير مرتاحين بسبب أن التسعيرة الموضوعة من الوزارة غير مطابقة للواقع، مضيفاً: كي نحاسب يسمى وجبة إفطار أو وجبة سحور أو تسال غيرها.

وفيما يخص الجدل الحاصل بإحدى المنشآت نتيجة وصول الفواتير لقيمة عالية جداً وصلت لحدود الـ ١١٠ آلاف، أوضح سرور أنه لم ترد أي شكوى، وأن المحافظة وجهت صاحب المنشأة بعدم كتابة كلمة وجبة إلا للأطعمة الغربية، أي عدم وضع الوجبة ضمن الفاتورة.

من جانبه أكد نائب رئيس جمعية حماية المستهلك في دمشق وريفها ماهر الأزعط في تصريح لـ«الوطن» وجود تغييب كامل للجمعية من الجهات المعنية بالتسعير سواء وزارة التجارة الداخلية أو المحافظة وذلك فيما يخص التسعير.

ونوه بأن الجمعية لا يقتصر اهتمامها على الناحية السعرية وإنما تهتم بكل الجوانب الغذائية والسلامة بشكل عام بما يضمن حماية المستهلك، وأضاف: وتمت مخاطبة وزير الزراعة لإيقاف تصدير بعض الخضر الأساسية للمواطن، منوهاً بتعاون الوزير الذي انعكس على انخفاض أسعارها في الأسواق.

ولفت إلى أن وزارة التجارة الداخلية أصدرت تسعيرة للفروج وأجزائه، موضحاً بأن التسعيرة وضعت حيث يكون الفروج جافاً.

وتابع قائلاً: بينما تبين لنا بجولة للأسواق عدم وجود التزام بالتسعيرة، حيث إن كل الباعة تبيع بأسعار أعلى من تسعيرة النشرة، ناهيك عن قيام الباعة بالغش من خلال نقع الفروج بالماء، علماً أن مادة الفروج قادرة على امتصاص أي مادة سائلة خلال ساعة، ما يؤدي إلى زيادة وزنها بشكل ملحوظ.

وكشف عن الطلب من محافظة دمشق ومديرية التموين بأن يتم تشكيل جولات مشتركة بين الصحة ودوريات حماية المستهلك، إذ إن الجولات عادة تقوم بالاهتمام بمراقبة جانب واحد فقط أما مراقبة السعر فيكون الجانب الصحي مغيباً، كما تم الطلب بمشاركة ممثل عن الجمعية من أهل الاختصاص.

• لا يوجد ضمن اللوائح ما يسمى وجبة إفطار أو سحور أو تسال في منشآت الإطعام

• انخفاض مخالفات في رمضان.. والسبب قلة الإقبال!!

٢١٠ أطنان خبز تنتجها أفران السويداء يومياً

السويداء -عبير صيموعة

ما زال الإرباك في توزيع الخبز عبر تطبيق البطاقة الإلكترونية العنوان الأبرز في كثير من قرى المناطق الشرقية والغربية في المحافظة نتيجة عدم وجود شبكات للاتصالات ورغم تأكيد مدير فرع المخابز بالسويداء علاء مهنا لـ«الوطن» بأن الأمر تتم متابعته مع مديرية الاتصالات في السويداء ومديرة التجارة الداخلية إلا أن معاناة معتمدي الخبز هناك مع الأهالي قائمة.

ويضطر المعتمدون إلى أخذ البطاقات إلى القرى الأقرب والتي توجد ضمنها شبكة الاتصالات لقطع البطاقات ومن ثم العودة إلى توزيع المخصصات للأهالي في حين يلجأ جميع المعتمدين وفي حال توقف الشبكة إلى توزيع مخصصات الأهالي بعد جمع البطاقات وقطعها لاحقاً حسب الجداول بما يضمن تخريج الكميات بشكل دقيق حيث لفت مهنا إلى أن نسبة التطبيق على ساحة المحافظة بالمخابز الآلية وصلت تقريباً إلى ٩٠ بالمئة.

وأشار مهنا إلى أن تحويل مخبز ٨ آذار في عتيل إلى العمل بنظام الإشراف وفق مبررات كانت مدروسة بشكل مباشر من محافظ السويداء ووزير التجارة الداخلية جاء جراء نقص العمالة في مخبزي شهبا والمخبز الأول في السويداء وتوقف خط الإنتاج الثاني في مخبز عتيل للسبب ذاته.

وأكد أن تحول المخبز إلى نظام الإشراف كان له المنعكس الإيجابي على عملية الإنتاج في مخبزي شهبا والسويداء حيث تم تشغيل الخط الثاني للإنتاج في كلا المخبزين بعد توزيع العمالة في مخبز عتيل وهو كان الهدف الأول لتحويل المخبز إلى نظام الإشراف كما انعكس على جودة الرغيف المنتج إضافة إلى متابعة تحديث الخط الثاني في مخبز عتيل لتشغيله وزيادة نسبة الإنتاج وضمان جودته موضحاً أنه تم تأمين النقل المجاني للعمال الموزعين إلى كلا المخبزين من العمال الدائمين والمياومين بشكل مباشر من إدارة الفرع دون خسارة أي عامل.

وأكد مهنا العمل على تحديث خط الإنتاج الثاني في مخبز شهبا بعد أن جرى مسبقاً تحديث خط الإنتاج الأول وفق نظام حديث بمتابعة من الإدارة العامة كما تم تحديث خط الإنتاج القديم في مخبز صلخد الآلي بشكل كامل وتوزيعه على النظام الحديث والـذي تضمن إعـادة إعمار بيت النار وتعديل غرف التخمير وصيانة القطاعة والتشكيل وتركيب عجانات أرضية الأمر الذي أدى إلى تحسن بجودة الرغيف المنتج بشكل ملحوظ

ولفت مهنا إلى أن جميع المواد الأولية لإنتاج الخبز متوافرة في مخابز القطاع العام البالغة ٨ مخابز إضافة إلى ٣٩ مخبزاً تموينياً خاصاً على ساحة المحافظة حيث يبلغ مخصص المحافظة يومياً ١٨٥ طناً من الدقيق بما يعادل ٢١٠ أطنان خبز توزع يومياً عن طريق المعتمدين والبالغ عددهم ٦٨٠ معتمداً للقطاع العام والخاص إضافة إلى منافذ البيع ومنافذ الأفران بشكل مباشر.

وبيّن مهنا أن معوقات العمل في إنتاج الخبز على ساحة المحافظة تتلخص بضرورة القيام بأعمال الصيانة للمباني في مخابز(شهبا- صلخد- السويداء الأول) بسبب تسرب المياه من الأسقف وحاجتها الماسة لإجراء عزل إضافة إلى صيانة المباني داخلياً مع صيانة الأرضيات وإعادة ترميمها مؤكداً وجود مطالب متكررة لإدارة الفرع للمباشرة بتلك الأعمال بانتظار توافر الاعتماد المالي اللازم لها.